تبين انه مع إعطاء المصادقة على الميزانية من قبل الحكومة في بداية سنة الميزانية السابقة فان السلطات المحلية خططت ميزانياتها بناء عليه، وعدم تقديم هذه الميزانيات سيمس بموازنة هذه السلطات بشكل كبير ".

النائب منصور عباس : " موازنات الخطة الخمسية رقم 550 هي حق للمجتمع العربي "

من ناحيته، قال النائب منصور عباس، رئيس القائمة العربية الموحدة، معقباً على القرار في بيان له: "موازنات الخطة الخمسية رقم 550 هي حق للمجتمع العربي بهدف تقليص الفجوات وتقديم حل لمشاكل المجتمع العربي العميقة والسلطات المحلية. حكومة نتنياهو سموتريتش تعمق التمييز وتوسع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتترك المجتمع العربي فريسة لمنظمات إجرامية. أطالب رئيس الوزراء بالتدخل الفوري وتوجيه وزارة المالية والوزارات الأخرى لتطبيق وتنفيذ الخطط الخمسية للمجتمع العربي ".

رئيس لجنة المتابعة: "نحذر الحكومة من دفع جماهيرنا الى الحائط "

بدوره، أعرب رئيس لجنة المتابعة العليا محمد بركة، عن استيائه الشديد من قرار وزير المالية سموتريتش بتجميد الميزانيات للسلطات المحلية العربية. وأوضح بركة قائلا في بيان : " قرار الحكومة بعدم تحويل 317 مليون شيقل للسلطات المحلية العربية هو قرار عنصري، يؤكد طبيعة هذه الحكومة بأنها تدفع الى دولة عرقية سافرة بالكامل، دون مساحيق تجميلية، ودون تبجُّحات بالديمقراطية المعوّقة. اننا نؤكد وقوفنا الكامل الى جانب سلطاتنا المحلية والى جانب عنوانها الوحدوي: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وندعم نضالها- نضالنا من أجل مجموع حقوقنا". ومضى بركة قائلا : " هذا القرار الحكومي (سموتريتش) يؤكد من جديد ان السياسة الرسمية تتبنى نهجا كاملا معاديا للعرب وللفلسطينيين، لكونهم كذلك، ويعتمد العنصرية الفظة التي تتمثل في جعل الجريمة مشروعا سياسيا تفكيكيا، تعتمده المؤسسة الاسرائيلية رسميا، وفي التمييز الصارخ في الخدمات والميزانيات، وفي ازمة الأراضي والسكن في القرى والمدن العربية، وفي مشاريع يجري تنفيذها لنهب الأرض ومواصلة هدم البيوت اليومي، وإقامة مستوطنات لليهود فقط في النقب، وتسييب قطعان الفاشية اليهودية ضد العرب وفي الشوارع وفي المس اليومي بالمقدسات، وكل ذلك الى جانب الممارسات الاجرامية للاحتلال وزعانفه ضد شعبنا الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وضد مقدساته وارضه وحقوقه". وأردف بركة: " اننا نحذر هذه الحكومة من اخطار دفع جماهيرنا الى الحائط وما قد ينتج عن ذلك، ولن نكون مختبر تجارب اسرائيلي لصياغة الفاشية الجديدة في القرن الـ 21".

" نحن أصحاب البلاد "

واسترسل رئيس لجنة المتابعة : " بناء على ما تقدّم، فإننا نحذر أنفسنا ونحذر قطاعات في مجتمعنا، من هجوم المؤسسة وزعانفها على العمل السياسي وعلى الأحزاب السياسية وعلى الاطر الوحدوية، بهدف تفريقنا كل قضية على حدة وكل مجموعة على حدة لا بل كل فرد ومصيره منفردا امام المؤسسة. ونحذّر من المراهنة على تجزئة التصدي لهذه السياسات الظالمة والخطيرة، ومن عدم رؤية السياق العام لهذه السياسات الرسمية الخطيرة التي تسعى الى تفكيك المرجعيات والثوابت الوطنية والطعن فيها، والتساوق المقصود أو غير المقصود مع الدعوات لإخراج لجنة المتابعة خارج "القانون"، وتسعى الى تفكيك المجتمع على خلفيات مشبوهة (عائلية او طائفية او مصلحية او على خلفية انتخابات بلدية)، وتسعى الى تفكيك الهم العام وكأن القضايا منفصلة، ولا علاقة للجريمة بالتغريب عن الهوية والانتماء، وكأن قضية التمييز منفصلة عن قانون القومية الفاشي، الذي حدد هوية الدولة كدولة عرقية". واختتم البيان: "هذا وقت الوحدة والتكاتف والتمسك بالثوابت، وترجيح ما يجمعنا كأبناء شعب يواجه خطرا جماعيا شاملا، وتغليب المهم على الهامشي وتغليب الأهم على المهم، هذا هو الوقت لعدم الوقوع في أحابيل التجزئة ونحن على شفا الهاوية. هذا هو الوقت للعمل مع مناصرين يقفون الى جانبنا دون اشتراطات بقوة المال او غيره، سواء كانت ضمنية او اشتراطات صريحة. هذا هو الوقت كي نقول للعالم ان العنصرية وقوانين الفصل العنصري ليست شأنا إسرائيليا داخليا، لكونها تمثل سياسة رسمية موجهة ضد شعب بأكمله، ولذلك على العالم ان يتعامل مع هذه السياسة بأدوات الردع الفعال المتبعة في أماكن أخرى من العالم ". الى هنا بيان رئيس لجنة المتابعة.

عضو كنيست من "عوتسماه يهوديت" تدعم موقف سموتريتش بشأن السلطات المحلية العربية: "أثق بقراراته"

من ناحية أخرى، قالت عضو الكنيست ليمور سون – هار ميلخ، من حزب " عوتسماه يهوديت " انها " تثق بوزير المالية بتسلئيل سموتريتش وبطريقة اتخاذه للقرارات ". جاءت أقوال سون – هار ميلخ هذه في سياق مقابلة صحفية، ردا على سؤال عن رأيها بقرار سموتريتش تجميد ميزانيات للسلطات المحلية العربية، كانت قد صادقت عليها الحكومة السابقة، وهو ما أثار حفيظة رؤساء السلطات المحلية العربية، الذين يهددون بإعلان الاضراب وعدم افتتاح السنة الدراسية.

رئيس بلدية كفر قاسم المحامي عادل بدير معقبا على قرار سموتريتش بتجميد تحويل الميزانيات للسلطات المحلية: "قد ننهي العام بعجز مالي ولن نتمكن من فتح المدارس"

قال رئيس بلدية كفر قاسم في حديث ادلى به لصحيفة بانوراما، معقبا على قرار وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بتجميد تحويل الميزانيات للسلطات المحلية: "نحن نعلم ان هذه الحكومة التي تم تشكيلها منذ أكثر من سبعة اشهر هي حكومة يمينية غير منصفة للعرب بشكل عام، وهذا القرار الذي اتخذه وزير المالية قرار مفاجئ وغير متوقع وقد صدر بعدما شارك الاف العرب واليهود في مسيرة تشييع 143 قتيلا من مجتمعنا العربي. وزارة المالية تعرف جيدا ان المجتمع العربي يمر في ازمة مالية خانقة ويعاني من شح الميزانيات، ونحن نتحدث عن ميزانية تمت المصادقة عليها سابقا من قبل الحكومة ووزارة الداخلية وكل المجالس المحلية والبلديات اعتمدت عليها وتوقعت ان تصل هذا العام، خاصة وأننا بنينا ميزانية هذا العام على هذا المبلغ الذي سنتلقاه، والان سيكون من الصعب علينا توفير خدمات أساسية جدا للمواطن".

• هل السلطات المحلية بدأت بتنفيذ مشاريع، اعتمادا على هذه الميزانية، والان لن تستطيع ان تدفع مقابل هذه المشاريع؟

"نعم، تم البدء بتنفيذ العديد من المشاريع الى جانب وجود مشاريع أخرى بحاجة الى التنفيذ، وإذا لم نحصل على هذه الميزانية نحن لن نستطيع في بلدية كفر قاسم ان ندفع معاشات المساعدات او عاملات النظافة خلال شهر سبتمبر، ولن نتمكن ايضاً من افتتاح السنة الدراسية لأن هناك قسما من هذه الميزانية اعتمدنا عليها في ترميم مدارس وقسما منها لم ندفعها بعد. كما اننا كنا بصدد افتتاح مركز شرطة في المدينة ولترميم المبنى كنا بحاجة الى 300–500 الف شيقل من هذه الميزانية".

• سمعنا ان اكثر من رئيس سلطة محلية عربية توجه الى رئيس الحكومة ليتدخل في الموضوع، ولكن سموتريتش قال في بث إذاعي انه اطلع رئيس الحكومة على قضية تجميد الميزانيات في شرقي القدس ويمكن الاستنتاج أيضا انه اطلعه على تجميد الميزانيات للسلطات المحلية العربية..

"النداء لتدخل نتنياهو في الامر، كان من قبل السلطات المحلية العربية وأيضا من قبل مركز الحكم المحلي برئاسة حاييم بيباس، كما وتوجه عدة وزراء لوزير المالية وطلبوا منه عدم الشروع بتنفيذ هذه الخطة وتجميد الميزانية التي تمت المصادقة عليها سابقا من قبل وزارة الداخلية. للأسف نتنياهو قام بتسليم إدارة الحكومة وكل مؤسسات الدولة لسموتريتش وبن غفير وهما من أكثر العنصريين ضد العرب والأقليات، وذلك بسبب التهم والمحاكم والملفات المرفوعة ضده. إضافة الى ذلك قام بتسليمهما اهم حقائب وزارية، الامر الذي أدى لحصول كل هذا الامر الان، وامثال سموتريتش وبن غفير لا يهمهما سوى التفاخر اثناء الانتخابات بما فعلوه بالعرب سواء تجميد معاشات او مشاريع أخرى".

• ماذا بيدكم ان تفعلوا أنتم كرؤساء سلطات محلية من اجل ان تحصلوا على هذه الميزانيات؟

"الخطوة الأولى هي التوجه لرئيس الحكومة ليتدخل مباشرة في هذا الموضوع، الخطوة الثانية هي التوجه للمحاكم، الخطوة الثالثة هي الإعلان عن عدم افتتاح السنة الدراسية، خاصة واننا لن نستطيع دفع رواتب الموظفين في المدارس".

• تأتي هذه الازمة في ذروة الاستعدادات لانتخابات السلطات المحلية، ماذا تقول للمرشحين الذين يتنافسون في هذه الانتخابات، وماذا ينتظرهم؟

"من مصلحة السلطات المحلية العربية ان تدرك بأن هناك أهمية بالغة للمصادقة على هذه الميزانية واي مساس في خطة 550 سيؤثر سلبا على مدار السنوات القادمة".

• هل المحكمة ستتدخل وتلزم الدولة ووزير المالية بتحويل هذه الميزانيات؟

"نعم، هذا امر مؤكد فالتدخل هنا ليس بموضوع سياسي، خاصة وان هذه الميزانية اقرت وتمت المصادقة عليها سابقا ضمن الخطة الخماسية، والبلديات والمجالس المحلية اعتمدت على هذه الميزانية حينما قدمت ميزانياتها لوزارة الداخلية للمصادقة عليها. ومع حدوث هذا الامر فانه من المحتمل ان ننهي هذا العام مع عجز مالي، وعدم إقامة مشاريع أساسية وأيضا عدم تمكن المجالس والبلديات من دفع المعاشات للموظفين".

• لو كان سموتريتش امامك واجتمعت به ماذا تقول له؟

"ماذا يمكن القول لسموتريتش ونحن نعلم تماما انه شخص عنصري من الدرجة الأولى ضد العرب وقراره الذي اتخذه تفوح منه رائحة التمييز العنصري. كما انه قد ادلى سابقا بتصريحات مفادها انه لا يعترف بالشعب الفلسطيني وكانت له الكثير من القرارات العنصرية في مختلف المجالات، ومع هذا القرار، فان الوضع الاقتصادي للمجتمع العربي سيتدهور".

المحامي د. لؤي زريق عن الاستئنافات ضد منع عزل رئيس الحكومة :

" الصورة تجلت واضحة امام المحكمة - هذا قانون سياسي وشخصي يتعلق بشخص نتنياهو ولأجل حمايته "

المحامي د. لؤي زريق

نظرت محكمة العدل العليا، في الايام الاخيرة، بالاستئنافات المقدمة ضد التعديل في قانون الأساس المتعلق بمنع عزل رئيس الحكومة، أو تحصين رئيس الحكومة من العزل، والقاضي بالسماح بالإعلان عن رئيس الحكومة شخصا لا يمكنه الاستمرار بمنصبه لاسباب صحية أو نفسية . وجرت جلسة المحكمة بمشاركة ثلاثة من قضاة المحكمة العليا، وهم رئيسة المحكمة استر حيوت، ونائبها عوزي فولغمان ويتسحاق عميت . وكان الائتلاف الحكومي قد صادق في شهر اذار / مارس الماضي على التعديل الذي يقلص إمكانيات عزل رئيس الحكومة . التعديل يقضي بان عزل رئيس حكومة دولة إسرائيل أمر متاح فقط في حال أن رئيس الحكومة أعلن بنفسه انه لا يمكنه الاستمرار بمنصبه لاسباب صحية أو نفسية، أو في حال طلب 75% من أعضاء الحكومة عزل رئيس الحكومة، بشكل مخالف لموقفه، حينها يتم عرض الأمر على الكنيست، ولأجل عزل رئيس الحكومة يجب أن يوافق 80 من أعضاء الكنيست على الأمر .

قناة هلا تحدثت مع المحلل السياسي المحامي الدكتور لؤي زريق حول هذه القضية .

• كل الانظار تحولت الى محكمة العدل العليا في القدس في الايام الاخيرة .. كيف تقرأ هذه الاستئنافات للعليا ؟

"هناك صورة واضحة تجلت اليوم امام المحكمة العليا وهي ان هذا القانون هو قانون سياسي وشخصي يتعلق بشخص نتنياهو ولأجل حمايته حتى لا تستطيع المستشارة القضائية للحكومة من الإعلان عن عدم قدرته على مزاولة وظيفته ومنصبه كرئيس للحكومة. المحكمة قالت اليوم نحن هنا ولن نتنازل عن مكاننا لأي شخص اخر".

• الصدام ما بين السلطة التنفيذية وما بين السلطة القضائية في إسرائيل هو امر واقع لا محالة !؟

"الصورة تتوضح الآن وهي الى اي مدى تستطيع المحكمة العليا ان تقف امام هذه الضغوط وامام هذه الهجمة الشرسة اليمينية بهدف القضاء على قدرة السلطة القضائية. نرى ان المحكمة اليوم قالت كلمات واضحة وهي ان القانون او التعديل في القانون هو شخصي ومن اجل حماية رئيس الحكومة نتنياهو".

• لا بد انك تابعت الخلاف ما بين موقف المستشارة القضائية للحكومة من ناحية ومن ناحية أخرى موقف الاستشارة القضائية للكنيست، حينما تأتي الاستشارة القضائية الممثلة للحكومة ضد القانون وفي الكنيست مع القانون – أي رسالة تصل للجمهور ولطاقم هيئة المحكمة؟

"هذا يرينا الصراع الموجود في هذه المؤسسة والدولة خلال هذه الأيام. كان هناك اتفاق موجود، هناك صلاحيات للمحكمة والدولة يجب عليها ان تحترم هذه الصلاحيات ولكن أتت الحكومة الجديدة والتي تريد ان تدوس المحكمة العليا وتسيطر عليها".

• رئيس الحكومة يقول "حينما يسكن الغبار من هذه المعركة ستتضح الصورة ، وكل هذا حديث خاطئ وإسرائيل ستكون دولة ديمقراطية اكثر مما كانت عليه سابقا" ، ما تعقيبك على هذا الامر؟

"مفهوم الديمقراطية لدى نتنياهو وهذه الحكومة ان يقوموا بفعل ما يحلو لهم، ويرون ان الجهاز القضائي وسيلة للجم الحكومة وصاحب السلطة والقوة".

• كيف تقرا الأصوات في داخل الائتلاف الحكومي التي بدأت بتحذير المحكمة من قبول الاستئنافات خاصة المتعلقة بقانون عزل رئيس الحكومة، والذي يصل الى درجة تهديد للقضاة؟

" حينما تم سن قانون القومية حدث امر كهذا، وهذا يعتبر معاداة واضحة فكيف لوزراء ان يسمحوا لأنفسهم بالحديث عن رئيسة محكمة العدل العليا باستهتار وتعال بهدف القضاء على المحكمة واضعافها، خاصة وقد رأت هذه الحكومة بان المحكمة تشكل رادعا امامها ستمنعها من تنفيذ مآربها وخططها السياسية".

• كيف تتوقع ان ينتهي الاستئناف المقدم حول الغاء حجة المعقولية؟

"ان يقوم 15 قاضيا بالاجتماع وعقد جلسة للبت في الالتماس امر يوضح ان المحكمة تعطي أهمية قصوى لهذا الموضوع، خاصة وان الغاء حجة المعقولية يمس في صلاحيات المحكمة العليا ويحولها الى "روبوت" ، لهذا لن تخسر المحكمة الفرصة لتقول لا ضد هذا القانون".

• الوزير ايتمار بن غفير حضر مع افراد شرطة لدعم افراد شرطة اخرين يجري التحقيق معهم بشبهة استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين في تل ابيب ومواقع اخرى، مشهد كهذا يدعم اشخاصا مشتبه بهم امر غير مسبوق واثار جدلا كبيرا في الشارع الإسرائيلي، كيف ترى ذلك؟

"هذه مهزلة ، هذا الوزير لو كان في دولة تحترم نفسها لما عين كوزير فهو لديه العديد من السوابق والتهم ، وقد كان يقف امام الشرطة سابقا ويتصرف بشكل "ازعر" اما اليوم يعطي الشرعية للشرطة بان تتعامل بشكل عنيف مع المتظاهرين".